Journal of Insights in Basic and Applied Sciences
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 30-55
Journal homepage: https://jibas.com.ly/index.php/jibas/en

The Reality of Geopolitical Risk Disclosure in Financial Reports: An Analytical Study of the Content of Financial Reports of a Sample of Libyan Commercial Banks

Hani Housin Khalifa Meftah [1,2 *]
[1] Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Zawia, Libya
[2]Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية: دراسة تحليلية لمحتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية

هاني حوسين خليفة مفتاح [1،2*]
[1] قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا
[2] قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: Alhany1990@gmail.com

Received: February 18, 2026	Accepted: March 20, 2026	Published: April 16, 2026

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aimed to analyze the reality of geopolitical risk disclosure in the financial reports of a sample of Libyan commercial banks, in light of the growing importance of this type of risk and Its implications for performance and continuity. The study adopted the descriptive-analytical approach by using content analysis of the published financial reports of four Libyan banks, namely: Jumhouria Bank, Sahara Bank, Bank of North Africa, and National Commercial Bank, over the last five years. The analysis was guided by relevant professional and regulatory frameworks issued by the IASB, ISSB, SEC, and GRI, while employing the unweighted dichotomous variable approach. The findings revealed that disclosure of geopolitical risks does exist; however, it remains incomplete, varies across banks, and tends to be more general and descriptive than quantitative and systematic, with limited disclosure of direct financial impacts, management mechanisms, and response measures. The results also indicated a gradual improvement in some banks, although without reaching the level of integrated institutional disclosure. The study recommended the development of more robust disclosure policies, strengthening the quantitative and analytical dimensions of disclosure, linking such disclosure to risk management and business continuity, and issuing a supportive regulatory framework at the level of the Libyan banking sector.

Keywords: Accounting Disclosure, Geopolitical Risks, Financial Reports, Content Analysis, Libyan Commercial Banks.

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية، في ضوء تزايد أهمية هذا النوع من المخاطر وانعكاساته على الأداء والاستمرارية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة لأربعة مصارف ليبية هي: مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف شمال أفريقيا، والمصرف التجاري الوطني خلال السنوات الخمس الأخيرة، بالاسترشاد بمحددات مهنية وتنظيمية ذات صلة صادرة عن IASB وISSB وSEC وGRI، مع استخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح. وأظهرت

النتائج أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية قائم لكنه غير مكتمل، ويتسم بالتفاوت بين المصارف، ويميل إلى الوصف العام أكثر من التحليل الكمي والمنهجي، مع محدودية الإفصاح عن الآثار المالية المباشرة وآليات الإدارة والاستجابة. كما بينت النتائج وجود تحسن تدريجي في بعض المصارف دون الوصول إلى مستوى الإفصاح المؤسسي المتكامل. وأوصت الدراسة بتطوير سياسات الإفصاح، وتعزيز البعد الكمي والتحليلي، وربط هذا الإفصاح بإدارة المخاطر والاستمرارية، وإصدار إطار تنظيمي داعم على مستوى القطاع المصرفي الليبي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المخاطر الجيوسياسية، التقارير المالية، تحليل المحتوى، المصارف التجارية الليبية.

المقدمة:

تعد المخاطر الجيوسياسية في البيئة الاقتصادية المعاصرة من أكثر المتغيرات الخارجية تأثيرًا في استقرار الأعمال واستدامة الأداء المؤسسي، لما تنطوي عليه من مظاهر متعددة تشمل النزاعات السياسية، وحالات عدم الاستقرار، والحروب، والعقوبات الاقتصادية، وغيرها من التطورات التي تُلقي بآثار مباشرة وغير مباشرة على بيئة الأعمال والأسواق المالية، وتنعكس سلبًا على الأداء المالي للمؤسسات وقدرتها على التخطيط واتخاذ القرار في ظل مستويات مرتفعة من عدم التأكد (Smith, 2021). ولا يقتصر أثر هذه المخاطر على المؤسسات الإنتاجية أو التجارية فحسب، بل يمتد بدرجة أشد إلى المؤسسات المالية، وفي مقدمتها المصارف، بحكم طبيعة نشاطها وارتباطه الوثيق بالتقلبات الاقتصادية، وحساسية عملياتها تجاه المتغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية.

وفي هذا السياق، برز الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية بوصفه أحد المداخل المهمة لتعزيز الشفافية وتدعيم جودة المعلومات المحاسبية، بما يُسهم في تمكين المستثمرين وأصحاب المصالح من فهم طبيعة المخاطر التي تواجهها المؤسسة وتقدير آثارها المحتملة على مركزها المالي ونتائج أعمالها واستمراريتها المستقبلية (IFRS Foundation, 2023). ومن ثمّ، لم يعد الإفصاح عن هذه المخاطر مجرد ممارسة شكلية، بل أصبح عنصرًا جوهريًا في دعم موثوقية التقارير المالية ورفع كفاءتها التفسيرية، خاصة في البيئات التي تتسم بارتفاع مستويات التعرض للاضطرابات الجيوسياسية.

وتتأكد أهمية هذا الموضوع بدرجة أكبر في البيئة الليبية، بالنظر إلى ما تشهده من ظروف سياسية واقتصادية وأمنية متقلبة تجعل المؤسسات العاملة فيها أكثر تعرضًا لانعكاسات المخاطر الجيوسياسية، وتضع المصارف التجارية الليبية على وجه الخصوص أمام تحديات متزايدة تتصل بإدارة المخاطر، والمحافظة على الاستقرار المالي، وتقديم معلومات مالية أكثر شفافية وملاءمة لمستخدمي التقارير المالية. وانطلاقًا من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتحليل واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية، من خلال دراسة تحليلية لمحتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية، بهدف الوقوف على مستوى هذا الإفصاح وطبيعته خلال السنوات الخمس الأخيرة، بما يسهم في تقديم فهم أكثر دقة للممارسة الإفصاحية في هذا المجال داخل القطاع المصرفي الليبي.

الدراسات السابقة: ـ

استند الباحث في بناء الإطار النظري والمرجعي للدراسة إلى مجموعة من الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين المخاطر الجيوسياسية والإفصاح، وذلك بقصد الوقوف على مستوى المعالجة العلمية التي بلغتها هذه الأدبيات، والتعرّف إلى مناهجها وأدواتها واتجاهات نتائجها، بما يساعد في تدعيم موضوع الدراسة الحالية وتحديد مسارها المنهجي بصورة أكثر دقة. وفي هذا السياق، جاءت دراسة *Aboelela et al. (2025)* لتبحث فيما إذا كانت جودة الأرباح المحاسبية تمثل الحلقة الرابطة بين الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية وسياسات توزيع الأرباح. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت على عينة من المؤسسات المصرية المدرجة في بورصة مصر خلال الفترة *2018–2023م*، وانتهت إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة بين المخاطر الجيوسياسية وسياسات توزيع الأرباح، كما أوضحت أن جودة الأرباح تؤثر في طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية وتوزيع الأرباح.

حيث يمكن الإفادة من دراسة القنبري وآخرون (2026) في بناء الدراسات السابقة بوصفها دراسة ليبية حديثة تناولت واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية، إلا أن نطاقها التطبيقي اقتصر على عينة من **المصارف الليبية الخاصة**، تمثلت في: المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف السراي للتجارة والاستثمار، ومصرف اليقين. وقد انتهت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن هذا النوع من المخاطر ما يزال محدودًا نسبيًا، بمتوسط عام بلغ 28.6%، مع وجود تفاوت بين المصارف محل الدراسة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها قدمت دليلًا ميدانيًا ليبيًا حديثًا على حضور موضوع المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية المصرفية، غير أن تركيزها على المصارف الخاصة يجعل نتائجها مرتبطة بهذا النطاق المؤسسي تحديدًا، ولا يسمح بتعميمها مباشرة على بقية مكونات القطاع المصرفي الليبي. ومن ثم، فإنها تسند الحاجة العلمية إلى دراسات لاحقة تتجه إلى المصارف التجارية العامة الليبية، للكشف عن واقع الإفصاح فيها، وبيان ما إذا كانت أنماط الإفصاح ومستوياته تتفق أو تختلف عن تلك التي رصدتها الدراسة في المصارف الخاصة، وبذلك تكون الدراسة الحالية أكثر اتساقًا مع هذه الفجوة، لأنها تنقل التحليل من نطاق المصارف الخاصة إلى نطاق المصارف التجارية العامة الليبية، بما يعزز المعرفة المقارنة ويكمل ما بدأته دراسة القنبري وآخرون (2026).

أما دراسة *علي وعطية (2025)* فقد انصبت على اختبار ما إذا كانت المعلومات المرتبطة بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية قد أصبحت تمتلك مقدرة تقييمية في الأسواق المالية. وقد جرى ذلك من خلال تحليل أثر المعلومات المحاسبية ذات الصلة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل المحاسبي من جهة، والمعلومات المحاسبية ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية من جهة أخرى، على أسعار أسهم الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية، بوصفها مؤشرًا لقيمة المؤسسة، وذلك خلال الفترة من *2020م إلى 2024م*. وأظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية يمتلك قدرة تقييمية إضافية على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة المؤسسة، إلى جانب القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية التقليدية، بما يعكس أن تزايد حساسية أسعار الأسهم تجاه عدم الاستقرار الجيوسياسي يؤكد الدور الجوهري للاستقرار الجيوسياسي في الحفاظ على القيمة السوقية للشركة.

ومن ناحية أخرى تناول *فاضل (2025)* أثر الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية في جودة الأرباح المحاسبية وانعكاس ذلك على قيمة المؤسسة في القطاع المصرفي العراقي. وقد طبقت الدراسة على عشرة مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واعتمدت في جمع البيانات على الاستبيان. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية، مثل الحروب والهجمات الإرهابية والتهديدات السيبرانية وغيرها، يمثل عنصرًا حيويًا في تعزيز جودة الأرباح المحاسبية، وأن هذه التقارير تنعكس إيجابًا على قيمة المؤسسات.

أما *عبد الله (2024)* فقد سعى إلى بناء مؤشر للإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية، وقياس أثره في استمرارية المؤسسات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية، مع الأخذ في الاعتبار جودة الأرباح المحاسبية المعدلة. وقد اعتمدت الدراسة على تطبيق المؤشر خلال الفترة الزمنية *2022–2023م* على عينة بلغت *75 مؤسسة* مدرجة في القطاعات ذات البنية القوية في السوق المصري، فضلًا عن المؤسسات التي تتمتع بتعاملات أجنبية فقط، واستندت إلى البيانات المالية الموثقة للمؤسسات المدرجة وتقارير مجالس الإدارات والإفصاحات ذات الصلة. وأسفرت النتائج عن وجود تأثير طردي معنوي للمؤشر المقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية على استمرارية المؤسسات، كما تبين وجود تأثير طردي معنوي لجودة الأرباح المحاسبية على استمرارية المؤسسات، فضلًا عن أن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي دورًا طرديًا معنويًا في العلاقة بين المؤشر المقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية واستمرارية المؤسسات.

وجاءت دراسة *Noch (2024)* بهدف وصف وفهم التحديات التي تواجهها المؤسسات في ظل حالة عدم اليقين الناجمة عن المخاطر الجيوسياسية، فضلًا عن استكشاف الاستراتيجيات التي تعتمدها هذه المؤسسات للتكيف مع هذه الحالة بفاعلية. وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي، واعتمدت في جمع بياناتها على الأدبيات السابقة. وأبرزت نتائجها أن التوترات الجيوسياسية تفرض تحديات متعددة الأبعاد، لا سيما على

مستوى حوكمة المؤسسات وديناميكيات الأسواق المالية. كما خلصت إلى أن المؤسسات، وخاصة متعددة الجنسيات، تواجه تشددًا تنظيميًا، وتراجعًا في ثقة أصحاب المصلحة، وتقلبات في الأسواق في ظل عدم اليقين الجيوسياسي. ولمواجهة هذه التحديات، تتجه المؤسسات إلى تبني هياكل حوكمة أكثر قدرة على التكيف مع المخاطر الجيوسياسية، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية، فضلًا عن تبني مبادرات تعاونية تدعم الشفافية والمرونة في ممارسات إعداد التقارير المالية من خلال الإفصاح بصورة أوضح عن المخاطر الجيوسياسية.

أما *Voeller (2024)* فقد استهدف تقديم عرض عام للأحكام القانونية المنظمة للإبلاغ عن المخاطر الجيوسياسية بالنسبة للمؤسسات في الاتحاد الأوروبي، مع مقارنتها بالأحكام المناظرة في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن مناقشة الحوافز التي قد تدفع المؤسسات إلى الإفصاح الطوعي عن المخاطر الجيوسياسية، وبيان أثر هذه المخاطر في جودة التقارير المالية، وذلك استنادًا إلى الأدبيات السابقة. وقد بينت النتائج أن المخاطر الجيوسياسية تؤثر بدرجة كبيرة في جودة التقارير المالية وفي الأداء الاقتصادي للمؤسسات، كما أوضحت أنه رغم التوسع في حجم ونطاق تقارير المخاطر، فإن الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر الجيوسياسية لا تزال غير كافية، ويرجع ذلك إلى صعوبة قياس هذا النوع من المخاطر.

واستهدفت دراسة *Bhattacharjee et al. (2024)* تحليل أثر المخاطر الجيوسياسية على الإفصاح عن الإنفاق السياسي للشركات، استنادًا إلى منظور تجنب المخاطرة. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من مؤسسات مؤشر *S&P 500* خلال الفترة من *2011م إلى 2021م*، وأوضحت نتائجها وجود ارتباط سلبي بين المخاطر الجيوسياسية والإفصاح عن الإنفاق السياسي للمؤسسات. كما كشفت التحليلات أن هذا الارتباط السلبي يكون أكثر وضوحًا في المؤسسات التي تعمل في بيئات ذات مستويات منخفضة من الاستقرار السياسي، وفي المؤسسات ذات نسب العوائد المنخفضة. وإضافة إلى ذلك، بينت النتائج أن أداء المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يمثل قناة خاصة في تفسير العلاقة بين المخاطر الجيوسياسية والإفصاح عن الإنفاق السياسي، كما أوضحت أيضًا أن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يرتبط بانخفاض مخاطر المؤسسة نتيجة انخفاض الإفصاح عن الإنفاق السياسي.

وأخيرًا، هدفت دراسة *البرغثي وسيدهم (2020)* إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المخاطر بوجه عام في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الليبية، بالاعتماد على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، ومن خلال استخدام التقارير المالية الموحدة للمصارف الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي سنويًا خلال فترة عشر سنوات ممتدة من *2009م إلى 2018م*، وذلك بغرض جمع البيانات منها. وقد بلغ عدد المصارف المشاركة في الدراسة *18 مصرفًا*. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جميع المصارف التجارية الليبية تفصح عن المخاطر المصرفية بدرجات متفاوتة، في حين تبين أن أغلب هذه المصارف لا تفصح عن البنود المرتبطة بالتحوط من المخاطر.

ويتضح من مجمل الدراسات السابقة أن معظمها انصرف إلى بيئات تتسم بقدر أكبر من الاستقرار التنظيمي والمؤسسي، مثل السوق المصري أو العراقي، أو إلى بيئات دولية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في حين لم تحظ البيئة الليبية، وبخاصة القطاع المصرفي الليبي، باهتمام بحثي حديث ومتخصص في هذا المجال. كما أن غالبية هذه الأدبيات ركزت على دراسة أثر الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في متغيرات أخرى، مثل أسعار الأسهم، وجودة الأرباح، وسياسات توزيع الأرباح، واستمرارية المؤسسات، دون أن تتجه بصورة مباشرة إلى قياس مستوى الإفصاح ذاته عن هذه المخاطر في التقارير المالية المنشورة. يضاف إلى ذلك أن كثيرًا من تلك الدراسات اعتمدت على أساليب إحصائية أو استبيانات، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى *تحليل محتوى التقارير المالية الفعلية* لعينة من المصارف التجارية العامة الليبية خلال *السنوات الخمس الأخيرة* لكل مصرف (2022،2021،2020، 2023، 2024)، وهي فترة اتسمت بارتفاع نسبي في حدة المخاطر الجيوسياسية.

ومن ثم، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى سد فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات الحديثة التي تصف وتقيس واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصارف العامة الليبية، بما يتيح فهمًا أدق لمستوى هذا الإفصاح داخل بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. كما تكتسب هذه الدراسة

أهميتها العملية بالنسبة لإدارات المصارف محل البحث، والمتمثلة في *المصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري، ومصرف شمال افريقيا*، **ومصرف الجمهورية** بالنظر إلى أنها تقدم توصيفًا لواقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية، وتمثل مؤشرًا يمكن الاستناد إليه في تطوير مستوى الإفصاح مستقبلاً، وبذلك تكون الإدارات المالية في هذه المصارف من أبرز المستفيدين من نتائجها، إلى جانب المصرف المركزي الليبي.

❖ **منهجية الدراسة: -**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة المتمثلة في تشخيص وقياس واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية، من خلال تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة لعينة من المصارف التجارية الليبية.

واستند الباحث في بناء أداة التحليل وتحديد بنود الإفصاح ذات الصلة إلى ما توفره الأدبيات المهنية والتنظيمية من مؤشرات وإرشادات ذات علاقة بالإفصاح عن المخاطر، وبوجه خاص ما يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ((IASB) ، والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وذلك بوصفها مرجعيات مهنية يمكن الاسترشاد بها في تحديد طبيعة المعلومات التي يتوقع الإفصاح عنها عند اتصالها بالمخاطر الجيوسياسية وآثارها المحتملة على الأداء والاستمرارية.

وتمثلت مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العامة الليبية، في حين شملت عينة الدراسة أربعة مصارف، هي: مصرف الجمهورية، ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف الصحاري، والمصرف التجاري الوطني.

واعتمدت الدراسة على التقارير المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة، باعتبارها المصدر الرئيس لبيانات التحليل. وقد جُمعت هذه التقارير من المواقع الرسمية للمصارف عبر شبكة المعلومات الدولية، وشمل التحليل جميع المحتويات الواردة ضمن ملف التقرير المالي المنشور، بما في ذلك كلمة مجلس الإدارة، وتقارير الإدارة التنفيذية، وتقارير المراجعة، والقوائم المالية، والإيضاحات المتممة، وأي بيانات أو مؤشرات أو إفصاحات أخرى ذات صلة بموضوع الدراسة.

ولتحقيق هدف الدراسة، جرى تحليل محتوى هذه التقارير باستخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح (Unweighted Dichotomous Variable)، وهو من الأساليب الشائعة في دراسات تحليل محتوى الإفصاح، ويقوم على منح البند المفصح عنه قيمة (1)، والبند غير المفصح عنه قيمة (0)، ثم احتساب نسبة البنود المفصح عنها إلى إجمالي البنود المعتمدة في أداة التحليل، بما يسمح باستخلاص مؤشر كمي يعكس مستوى الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في كل مصرف، ثم المقارنة بين المصارف محل الدراسة وصولًا إلى توصيف أدق لواقع الإفصاح في البيئة المصرفية الليبية .

الإطار النظري للدراسة: -

- **المخاطر الجيوسياسية بوصفها مجالًا يتطلب الإفصاح**:

تُعد المخاطر الجيوسياسية من المفاهيم التي اتسع حضورها في الأدبيات الاقتصادية والمالية المعاصرة، بالنظر إلى ما تنطوي عليه من آثار مباشرة وغير مباشرة على بيئة الأعمال وقرارات المؤسسات واستقرار الأسواق. ويرتبط هذا المفهوم في جذوره بحقل الجغرافيا السياسية، الذي يُعنى بدراسة أثر الجغرافيا في السياسة والعلاقات بين الدول (.Foster, 2006; Dijkink, 2009)وقد تطور هذا الحقل منذ نشأته بوصفه نشاطًا علميًا منظمًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عند تقاطع العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلوم الأرض، إذ انصب اهتمامه في بداياته على أثر العوامل الجغرافية والبيئية في تشكيل الدول ورسم حدودها وصياغة سياساتها، ثم اتسع لاحقًا ليشمل قضايا توزيع الموارد الطبيعية، ومسارات الاتصال ذات الأهمية الاستراتيجية، وتحليل نشأة المدن والمناطق الصناعية، وأثر التحولات الديموغرافية في السياسة الدولية (Korkisch, 1987)

وفي هذا الإطار، تنظر الجغرافيا السياسية إلى العلاقات الدولية من زاوية توازن القوى بين الوحدات السياسية المختلفة، لا بين الدول فقط، من حيث ما تمتلكه من مصالح وإمكانات تسعى إلى توظيفها ضمن سياقي الزمان والمكان. ومن ثمّ، فإن هذا الحقل يدرس السياسة الدولية بوصفها عملية تفاعل بين القوى والمصالح في ظل قيود الموارد وحدود الحركة الاستراتيجية. (Sykulski, 2014) ومن هنا تبرز الصلة الوثيقة بين الجغرافيا السياسية والمخاطر الجيوسياسية، لأن الأخيرة تمثل الامتداد العملي لاحتمالات الاختلال أو الصراع أو التهديد الناتج عن هذا التفاعل المعقد بين القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وقد تعددت تعريفات المخاطر الجيوسياسية بتعدد الزوايا التي تناولتها. ففي أحد التعريفات الأكثر تداولًا، عرفها Caldara and Iacoviello (2022) بأنها التهديدات المصاحبة لتحقق أو لاحتمال تحقق أحداث سلبية ترتبط بالحروب والإرهاب وتصاعد التوترات بين الدول أو بين الفاعلين السياسيين بما يؤثر في المسار السلمي للعلاقات الدولية. ويتسم هذا التعريف بالاتساع؛ إذ لا يقصر المخاطر الجيوسياسية على النزاعات المسلحة المباشرة أو النزاعات الإقليمية، بل يشمل أيضًا صورًا أخرى من صراعات القوة، مثل الأزمات الدولية الحادة والتوترات السياسية الممتدة، كما في أزمة الصواريخ الكوبية أو التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أو كوريا الشمالية، فضلًا عن الأعمال الإرهابية وما قد تفضي إليه من توترات أو حروب واسعة النطاق.

وفي السياق نفسه، أوضح الجبوري ورشيد (2025) أن المخاطر الجيوسياسية تتمثل في المخاطر السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية المحتملة التي قد تنشأ عن تدخل الدولة في الشؤون الدولية، وأنها تزداد بوجه خاص عندما يشهد النظام الدولي تحولات كبيرة في موازين القوة أو عند اندلاع الأزمات والصراعات. كما يرى البديري (2023) أنها تمثل تهديدات تواجهها الدول في ضوء التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية الدولية، وهو ما يستدعي تبني استراتيجيات استجابة فعالة تكفل حماية الأمن والاستقرار في المستويين الوطني والدولي.

ومع تطور البيئة الدولية خلال السنوات الأخيرة، اتسع مدلول المخاطر الجيوسياسية ليشمل ما هو أبعد من الحروب والنزاعات التقليدية، فأصبح يمتد إلى الجماعات المتطرفة والجرائم الإلكترونية والأوبئة وغيرها من المصادر غير التقليدية للتهديد (.Brace, 2015) وفي هذا المعنى، يشير Sykulski (2014) إلى أن هذه المخاطر تمثل أحد أوجه المخاطر السياسية المرتبطة بالسياسة الدولية، وأنها قد تنشأ عن التنافس الدولي على الموارد الطبيعية، أو عن محاولات توسيع مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي، أو عن السعي للهيمنة على المواقع والممرات الاستراتيجية، بما في ذلك طرق التجارة. ومن هنا تكتسب عملية تقييم هذه المخاطر أهمية بالغة، لأنها ترتبط بتقدير بنية القوة الدولية ونظام المصالح السائد، ومحاولة استشراف ما قد ينجم عنهما من صراعات أو اضطرابات محتملة.

وقد بينت بعض الدراسات الحديثة أن تجليات المخاطر الجيوسياسية ليست واحدة، بل تتخذ صورًا متعددة بحسب السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ففي حين يرى Shahzad et al. (2022) و Shen and Hong (2023) أن هذه المخاطر قد تتجلى في الصراعات العرقية والدينية، والتبعية الاقتصادية، والاضطرابات السياسية، يذهب Zhao et al. (2021) و Zhang et al. (2022) إلى توصيفها من خلال التدخلات العسكرية، والتهديدات المسلحة، وتدخلات القوى الكبرى، والإرهاب، وغيرها من المهددات التي تمس الأمن الوطني والعسكري.

وإذا كان جانب من الأدبيات يربط المخاطر الجيوسياسية بالحروب وتبعاتها المباشرة، فإن أدبيات أخرى اتجهت إلى تحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية الأوسع. وفي هذا الإطار، ركز Stein and Russett (1980) على ما يمكن أن تتركه الحروب من آثار تمتد إلى تدمير رأس المال البشري والمادي، وتحويل الموارد من استخدامات إنتاجية إلى أخرى أقل إنتاجية، وتغيير مسار العلاقات الدولية. ومع ذلك، قد تفضي بعض الحروب، في ظروف معينة، إلى نتائج مختلفة، مثل ارتفاع مشاركة القوى العاملة، وتسارع الانتشار التكنولوجي، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

وانطلاقًا من هذه هذا السرد عن **المخاطر الجيوسياسية بوصفها مجالًا يتطلب الإفصاح**، يتضح للباحث أن المخاطر الجيوسياسية لم تعد مجرد مفهوم سياسي خارجي منفصل عن الأداء المؤسسي، بل أصبحت عنصرًا ذا صلة مباشرة بجودة المعلومات المالية وشفافية التقارير المنشورة. فكلما كانت المؤسسة تعمل في بيئة أكثر تعرضًا للتقلبات السياسية والأمنية والاقتصادية، ازدادت الحاجة إلى الإفصاح عن هذه المخاطر ضمن تقاريرها المالية، حتى يتمكن مستخدمو هذه التقارير من تكوين تقدير أكثر واقعية لطبيعة التهديدات التي قد تؤثر على الأداء والاستقرار والاستمرارية، وبناء على ما سبق ينتقل الباحث إلى مصادر المخاطر الجيوسياسية وأسباب حدوثها.

- **مصادر المخاطر الجيوسياسية وأسباب حدوثها: -**

تنبع المخاطر الجيوسياسية من تفاعل معقد بين محددات خارجية وأخرى داخلية، بحيث لا يمكن ردّها إلى سبب منفرد أو عامل معزول. فمن ناحية، تسهم العوامل الخارجية، مثل تدخل القوى الكبرى والصراعات الإقليمية، في رفع احتمالات التصعيد وعدم الاستقرار، ومن ناحية أخرى تعزز العوامل الداخلية، كالأزمات السياسية، والانقسامات العرقية والدينية، وصور التبعية الاقتصادية، قابلية البيئات الوطنية للتأثر بهذه المخاطر وتفاقمها (Kiik, 2016; Caniglia, 2016). كما أن تأثير هذه العوامل لا يتوزع بدرجة واحدة بين الأقاليم، بل يختلف باختلاف درجة الحساسية الإقليمية والبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة (Shmueli et al., 2014; Yang et al., 2021)

ولا تقف مصادر المخاطر الجيوسياسية عند حدود العوامل السياسية والعسكرية التقليدية، بل تمتد أيضًا إلى محددات غير تقليدية، من قبيل التنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي، وتغير المناخ، وتكنولوجيا المعلومات، بوصفها عوامل قد تؤثر في الاستقرار الوطني وتزيد احتمالات نشوء أزمات سياسية أو أمنية عندما تتقاطع مع هشاشة داخلية أو توترات خارجية قائمة (Meehan et al., 2018; Mamun et al., 2019).ويفسر ذلك اتساع نطاق مصادر هذه المخاطر ليشمل التوترات السياسية في الأقاليم الحساسة، والأزمات المرتبطة بالقوى الكبرى، والاختلالات الاقتصادية الدولية، فضلًا عن الأوبئة والكوارث البشرية والتصعيدات العسكرية والسياسية المحتملة بين الدول.

كما قد تنشأ المخاطر الجيوسياسية من الصراعات التجارية، والحروب الاقتصادية، وفرض العقوبات، ومن التحولات التي تطرأ على السياسات الحكومية أو القيادات السياسية، وهي كلها عناصر تؤثر في استقرار الأسواق الدولية وحركة التجارة والطاقة والسلع. وفي هذا السياق، يبرز أثر الصراعات الدولية الكبرى في إعادة تشكيل المخاطر الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، بما يجعل هذه المخاطر أكثر اتصالًا بقرارات المؤسسات وتوجهاتها التشغيلية والتمويلية (Brace, 2015).

وانطلاقًا من ذلك يري الباحث إن فهم مصادر المخاطر الجيوسياسية وأسباب حدوثها يمثل إطارا و مدخلًا ضروريًا لتفسير الحاجة إلى الإفصاح عنها في التقارير المالية، لأن إدراك منشأ الخطر وطبيعته واتجاهاته المحتملة يساعد في تقييم درجة تعرض المؤسسة له، ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر عند تحليل التقارير المالية المنشورة لعينة من المصارف التجارية الليبية، وبوجه خاص المصارف التجارية العامة الليبية المتمثلة في مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف شمال أفريقيا، والمصرف التجاري الوطني، في ظل بيئة تتسم بتعدد مصادر المخاطر وتشابكها في ظل الانقسام السياسي التي تمر بها ليبيا الان، وبذلك ينتقل الباحث الى تداعيات واثار المخاطر الجيوسياسية على المؤسسات المصرفية بصفة خاصة وعلى كل المؤسسات الليبية بصفة عامة.

- **تداعيات المخاطر الجيوسياسية وتأثيراتها: -**

تُحدث المخاطر الجيوسياسية آثارًا واسعة النطاق على المؤسسات المالية والأسواق، إذ تنعكس في صورة تقلبات حادة في أسواق الأسهم والسندات والعملات، نتيجة ما تولده من حالة عدم يقين تؤثر في قرارات

المستثمرين وتوجهات السوق. فالصراعات بين القوى الاقتصادية الكبرى، أو تصاعد التوترات السياسية والعسكرية، قد يؤديان إلى انكماش الأسواق، وارتفاع درجة المخاطر الاستثمارية، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات العاملة في بيئات غير مستقرة سياسيًا، حيث تكون أكثر عرضة لمخاطر مثل نزع الملكية أو التأميم أو تغيرات البيئة التنظيمية، بما ينعكس سلبًا على الربحية والتقييم المؤسسي. كما يمكن لهذه المخاطر أن تعطل سلاسل التوريد العالمية، وترفع التكاليف، وتؤخر العمليات، وتهدد الاستقرار المالي من خلال تأثيرها في التمويل والإقراض وجودة الأصول وتكلفة الائتمان في ظل اتساع حالة عدم التأكد (Saadaoui et al., 2022; Zhang & Hamori, 2022).

وإلى جانب آثارها المالية المباشرة، قد تخلّف المخاطر الجيوسياسية أضرارًا معنوية تتصل بسمعة المؤسسات، خاصة عندما يُنظر إلى المؤسسة على أنها مرتبطة بأنظمة سياسية أو بيئات مثيرة للجدل، أو حين تكون عملياتها وشراكاتها متركزة في مناطق مرتفعة المخاطر، وهو ما يجعلها أكثر عرضة لردود فعل سلبية من المستهلكين والمستثمرين ويزيد من هشاشتها أمام الصدمات السياسية والاقتصادية (Cepni et al., 2021). كما أن سرعة استجابة المستثمرين للأحداث الجيوسياسية تؤدي غالبًا إلى ارتفاع تقلبات السوق وأحجام التداول، وتراجع أسعار الأسهم، وتحولات في تدفقات رأس المال من الأسواق الناشئة إلى الأسواق الأكثر أمانًا، مع توجه متزايد نحو أصول الملاذ الآمن، مثل الذهب والسندات الحكومية.

ويمتد أثر هذه المخاطر كذلك إلى الجانب التشغيلي والإنتاجي، إذ قد تفضي إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد والنقل والشحن، وتؤثر في توافر المنتجات وأسعارها وجداول الإنتاج، سواء بسبب العقوبات، أو إغلاق الموانئ، أو النزاعات في ممرات الشحن، أو ارتفاع تكاليف التأمين وإعادة توجيه الخدمات اللوجستية، أو تراجع الإمدادات الناتج عن القيود المفروضة على الدول المنتجة للمواد الخام الأساسية (Caldara & Iacoviello, 2022). ومن ثم، فإن تداعيات المخاطر الجيوسياسية لا تقتصر على بعدها الخارجي العام، بل تمتد إلى جوهر الأداء المؤسسي والاستقرار المالي والقدرة التشغيلية.

وفي اعتقاد الباحث انطلاقا مما سبق من تحليل نظري تصبح دراسة هذه التداعيات ذات أهمية مباشرة عند بحث واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية: دراسة تحليلية لمحتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية، لأن حجم التأثيرات المحتملة على الأداء والتمويل والسيولة والسمعة والاستمرارية يجعل الإفصاح عنها في التقارير المالية مسألة جوهرية لمستخدمي المعلومات. وتتأكد هذه الأهمية في حالة المصارف التجارية العامة الليبية، وهي مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف شمال أفريقيا، والمصرف التجاري الوطني، بالنظر إلى أن هذه المصارف تعمل في بيئة تتقاطع فيها الضغوط السياسية والاقتصادية والمالية، بما يجعل رصد مدى الإفصاح عن هذه المخاطر أمرًا لازمًا لفهم جودة المحتوى المعلوماتي في تقاريرها المالية المنشورة. وبناء على ما سبق من تحليل نظري يرى الباحث أهمية التطرق إلى الطابع الالزامي والاختياري عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية في المصارف والمؤسسات المالية.

- **الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية: بين الطابع الإلزامي والممارسة الاختيارية:**

يُعد الإفصاح في الفكر المحاسبي أحد المرتكزات الأساسية لجودة التقارير المالية، لأنه الأداة التي تُمكّن مستخدمي القوائم والتقارير المالية من تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن أوضاع المؤسسة المالية وظروفها التشغيلية والمخاطر المحيطة بها. وفي هذا السياق، يرتبط الإفصاح المحاسبي بإظهار المعلومات الملائمة، سواء أكانت كمية أم وصفية، داخل القوائم المالية أو في الإيضاحات والهوامش المتممة لها، بما يحد من التضليل ويرفع من منفعة المعلومات لمتخذي القرار، وهو ما أكدته الأدبيات المحاسبية التي تناولت مفهوم الإفصاح ووظيفته في تحسين قابلية المعلومات للفهم والاستخدام (الحساني وآخرون، 2020).

وعند إسقاط هذا المنطق على المخاطر الجيوسياسية، يتبين أن الإفصاح عنها لا يزال، في كثير من الحالات، واقعًا في منطقة وسطى بين الإلزام النظامي والمبادرة الاختيارية. فحتى الآن لا توجد آلية رقابية موحدة وملزمة على المستوى الدولي تفرض على جميع المؤسسات تقديم إفصاح تفصيلي ومباشر عن المخاطر الجيوسياسية بوصفها فئة مستقلة بذاتها، إلا في حدود ما تقتضيه بعض البيئات التنظيمية أو الأسواق المالية

أو متطلبات الإدراج. ومن ثم، فإن الإفصاح عن هذه المخاطر يظهر عمليًا في عدد من التقارير بوصفه إفصاحًا اختياريًا أو انتقائيًا، يتأثر بدرجة جوهرية الخطر، وحساسية المعلومات، وطبيعة البيئة التي تعمل فيها المؤسسة، ومدى إدراكها لأهمية الشفافية تجاه أصحاب المصلحة (Voeller, 2024).

ويكتسب هذا الطرح أهمية خاصة في إطار الدراسة الحالية المعنونة "واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية: دراسة تحليلية لمحتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية"؛ إذ إن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وهي مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف شمال أفريقيا، والمصرف التجاري الوطني، تعمل ضمن بيئة تتأثر بدرجات متفاوتة بعوامل سياسية واقتصادية وتنظيمية وأمنية ذات بعد جيوسياسي. وعليه، فإن مسألة الإفصاح عن هذه المخاطر لا ترتبط فقط بوجود نص إلزامي صريح، بل تمتد إلى الكيفية التي تُضمَّن بها هذه المخاطر داخل التقارير المالية المنشورة، سواء بشكل مباشر تحت مسمى المخاطر الجيوسياسية، أو بصورة غير مباشرة ضمن المخاطر العامة، أو المخاطر الجغرافية، أو مخاطر البيئة التشغيلية.

وبذلك، يمكن القول إن الطابع غير الملزم صراحةً للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية لا يعني غيابها من محتوى التقارير المالية، بل قد تظهر بصيغ متفاوتة في العمق والوضوح والتحديد. وهذه النتيجة تعد جوهرية منهجيًا للدراسة الحالية، لأنها تبرر اعتماد تحليل المحتوى للكشف عن أنماط الإفصاح الفعلي في التقارير المالية للمصارف الليبية محل الدراسة، وبيان ما إذا كانت هذه المصارف تتجه نحو الإفصاح الصريح عن المخاطر الجيوسياسية، أم أنها تكتفي بإشارات ضمنية ومفاهيم عامة لا تسمّي هذه المخاطر تسمية مباشرة، وبذلك تجدر بنا الانتقال إلى إرشادات حول الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الليبية.

- **إرشادات الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية:**

حسب علم واعتقاد الباحث لا وجود حتى الان عن معيار محاسبي دولي مستقل مخصص حصراً للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية، فإن عدداً من الأطر والمعايير الدولية يوفر أساسًا إرشاديًا يمكن الاستناد إليه عند تحليل واقع هذا الإفصاح في التقارير المالية. وتنبع أهمية هذه الأطر من أنها تساعد في فهم الكيفية التي يمكن من خلالها استيعاب المخاطر الجيوسياسية داخل البنية العامة للإفصاح المالي وغير المالي، وهو ما يفيد مباشرة في تفسير نتائج الدراسة الحالية عند فحص التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

المبادرة العالمية لإعداد التقارير:(GRI)

تمثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) أحد أبرز الأطر الدولية المنظمة لإفصاحات الاستدامة، وهي تستهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في عرض المعلومات غير المالية، بما في ذلك القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمية. ورغم أن هذه المبادرة لا تقدم معيارًا مستقلاً بعنوان المخاطر الجيوسياسية، فإنها تتبنى منظورًا واسعًا للإفصاح عن البيئة التشغيلية والمخاطر الجوهرية التي يمكن أن تؤثر في أداء المؤسسة واستدامتها، الأمر الذي يجعل المخاطر الجيوسياسية داخلة ضمن نطاقها بصورة ضمنية.

وفي هذا الإطار، فإن معيار الإفصاحات العامة رقم (2) في GRI يدعم ضرورة وصف المؤسسة للبيئة التي تعمل فيها، بما يشمل العوامل المرتبطة بالاستقرار السياسي، والنزاعات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية، والتغيرات الجيوسياسية ذات الأثر المحتمل على العمليات. كما أن التركيز على نهج الإدارة في التعامل مع المخاطر يعكس أهمية عدم الاكتفاء بذكر الخطر، بل بيان كيفية إدراكه وتقييمه والاستجابة له. ومن زاوية الدراسة الحالية، فإن هذا الإطار يمكن أن يُستخدم مرجعًا تحليليًا عند قراءة التقارير المالية للمصارف الليبية الأربعة، من حيث مدى تضمينها إشارات إلى البيئة السياسية والاقتصادية المحيطة، ومدى الإفصاح عن آثارها المحتملة على النشاط المصرفي، والسيولة، والاستمرارية، وجودة الأصول، والثقة المؤسسية.

المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB):

أصدر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة معيارين عالميين للإفصاح عن الاستدامة، ويُعد المعيار IFRS S1منطلقًا مهمًا في هذا السياق، لأنه يعالج المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة. ورغم أن هذا المعيار لا يورد المخاطر الجيوسياسية على سبيل التحديد الصريح، فإن بنيته المفاهيمية تستوعبها ضمن المخاطر الجوهرية التي ينبغي الإفصاح عنها متى كان لها أثر مادي على المنشأة أو على قدرتها على خلق القيمة للمستثمرين وأصحاب المصالح (IFRS Foundation, 2023).

وانطلاقًا من ذلك، فإن المخاطر الجيوسياسية تصبح داخلة في نطاق الإفصاح عندما تؤثر في استمرارية المؤسسة، أو في نموذج أعمالها، أو في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، أو في توقعات مستخدمي التقارير المالية بشأن أدائها المستقبلي. وتكمن القيمة العلمية لهذا الإطار بالنسبة للدراسة الحالية في أنه يوفر أساسًا تفسيرياً للحكم على مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، لا سيما عندما تظهر آثار هذه المخاطر في السياق الاقتصادي أو السياسي أو التنظيمي المحيط بعملها، حتى لو لم تُستخدم عبارة "المخاطر الجيوسياسية" بشكل مباشر داخل التقرير.

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

لا يتضمن الإطار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارًا مستقلاً يوجب الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية بوصفها فئة منفصلة، إلا أن هذه المخاطر يمكن أن تندرج عمليًا ضمن مجموعة من المخاطر الأخرى التي تتطلب المعايير الدولية الإفصاح عنها، بحسب طبيعة أثرها ومجال انعكاسها على المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية (.IFRS Foundation, 2024; 2025)

ومن أبرز الأمثلة على ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 7)المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح، إذ يفرض الإفصاح عن مخاطر السوق، والسيولة، والائتمان. ومن الناحية التحليلية، يمكن أن تُقرأ المخاطر الجيوسياسية في ضوء هذا المعيار متى ترتب عليها تأثير في قدرة المصرف على إدارة السيولة، أو في تعرضه لمخاطر الائتمان، أو في تقلبات السوق والبيئة المالية التي يعمل ضمنها. ومن ثم، فإن أهمية هذا المعيار في الدراسة الحالية لا تكمن في كونه يذكر المخاطر الجيوسياسية صراحةً، بل في كونه يتيح إطارًا تفسيرياً لرصد الإفصاح غير المباشر عنها داخل التقارير المالية المنشورة للمصارف الليبية محل التحليل.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن الإرشادات الدولية لا تتعامل مع المخاطر الجيوسياسية، في الأغلب، باعتبارها بندًا معزولًا دائمًا، وإنما بوصفها جزءًا من منظومة أوسع للمخاطر الجوهرية التي ينبغي الإفصاح عنها كلما كان لها أثر مادي على الأداء والاستمرارية والقيمة. وهذا الاستنتاج يخدم الدراسة الحالية بصورة مباشرة؛ لأنه يبرر فحص التقارير المالية للمصارف الجمهورية، الصحاري، شمال أفريقيا، والتجاري الوطني بحثًا عن الإفصاح الصريح أو الضمني عن هذه المخاطر، في ضوء ما توفره أطر GRIو ISSB ومعايير IASBمن أساس مفاهيمي وإرشادي ملائم للتحليل.

المخاطر يمكن أن تتأثر بالأوضاع الجيوسياسية، كالحروب، العقوبات، أو تغير السياسات الحكومية، حتى وإن لم تُذكر بالاسم.

المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) المعنون بعرض القوائم المالية: يلزم بالإفصاح عن الافتراضات الجوهرية التي بُنيت عليها التقارير المالية، مع ذكر أهم مصادر عدم التأكد المرتبطة بها؛ أي أنه في حال وجود تهديد لاستمرارية المؤسسة بسبب أحداث خارجية (مثل: النزاعات أو الأزمات السياسية)، فيجب أن يتم الإفصاح عنها.

هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية :(SEC) Securities and Exchange Commission

لم تصدر الهيئة بعد معيارًا خاصًا بعنوان المخاطر الجيوسياسية، لكنها أشارت إليها بشكل صريح ضمن متطلبات الإفصاح عن عوامل الخطر ((Risk Factors، حيث أوضحت الهيئة بأنه يجب الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية التي قد تؤثر على أداء المؤسسة، مثل: التوترات الدولية، العقوبات، الحرب، تقلبات السوق العالمية (SEC, 2012).

الاطار التطبيقي: -

اعتمدت هذه الدراسة على التقارير المالية المنشورة في المواقع الرسمية على شبكة المعلومات الدولية للمصارف التجارية العامة الليبية محل الدراسة، والمتمثلة في مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف شمال أفريقيا، والمصرف التجاري الوطني، وذلك خلال السنوات الخمس الأخيرة، (2020، 2021، 2022، 2023، 2024) بوصفها المصدر الرئيس لبيانات البحث. وقد جُمعت هذه البيانات من خلال زيارة ميدانية للباحث للمصارف المذكورة للحول على التقارير، بالإضافة إلى زيارة للمواقع الإلكترونية الرسمية لتلك المصارف وتنزيل التقارير المالية المنشورة فيها، تمهيدًا لتحليل محتواها في ضوء النموذج الذي أعده لهذا الغرض.

وقد استند إعداد هذا النموذج إلى الإرشادات ذات الصلة الواردة بصورة غير مباشرة أو ضمنية في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وذلك بما ينسجم مع طبيعة الدراسة العنونة ب "واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية: دراسة تحليلية لمحتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية".

ولأغراض تحليل المحتوى، اعتمدت الدراسة أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح (Unweighted Binary Variable)، وهو أسلوب يقوم على تخصيص إحدى قيمتين فقط لكل بند من بنود التحليل، هما (1) أو (0)، دون استخدام أي أوزان أو ترجيحات إضافية، بما يعني أن جميع البنود تُعامل على قدم المساواة من حيث أثرها في القياس والتحليل، دون افتراض أولوية بند على آخر (Hosmer et al., 2013; Field, 2018; Hair et al., 2019).

وفي ضوء ذلك، جرى تطبيق هذا الأسلوب في البحث الحالي من خلال منح القيمة (1) للبند أو المعلومة التي يتوافر عنها إفصاح في التقارير المالية الصادرة عن المصارف محل الدراسة فيما يتعلق بالمخاطر الجيوسياسية، ومنح القيمة (0) للبند أو المعلومة التي لا يتوافر عنها إفصاح. كما استندت صياغة البنود أو المعلومات المطلوب الإفصاح عنها إلى ما ورد ضمن الإرشادات غير المباشرة أو الضمنية الصادرة عن IASB وISSB وSEC وGRI، بما يحقق قدرًا مناسبًا من الاتساق بين أداة التحليل وهدف الدراسة في تقصي واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

- الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف التجاري الوطني: -

يعرض الجدول (1) بنود الإفصاح المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية، والتي جرى الاعتماد عليها لتحليل محتوى التقارير المالية المنشورة للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بهدف الوقوف على مدى تضمين هذه التقارير للمعلومات ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية.

جدول (1): الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف التجاري الوطني.

رم	العبارة	2020	2021	2022	2023	2024
1	تشتمل التقارير المالية للمصرف على إشارة إلى المخاطر الجيوسياسية.	1	1	1	1	1

2	يورد المصرف تسمية صريحة للمخاطر الجيوسياسية في التقرير المالي، أو يستخدم مصطلحًا يدل عليها، مثل: المخاطر الجوهرية، أو المخاطر العامة، أو المخاطر الطارئة، أو المخاطر السياسية.	0	0	0	1	1
3	يبين المصرف طبيعة المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر في البيئة المصرفية أو في بيئة عمله.	1	1	1	1	1
4	يعرض المصرف المخاطر الجيوسياسية التي واجهها خلال الفترة المالية أو خلال الفترات المالية السابقة.	1	1	1	1	1
5	يوضح المصرف في تقاريره الكيفية التي يعتمدها في تحديد المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في أعماله.	0	0	0	0	0
6	يشرح المصرف قيامه بتقييم أهمية المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في أعماله، بصرف النظر عن بيان الكيفية أو الآلية المتبعة.	0	0	0	0	1
7	يوضح المصرف المعلومات التي استند إليها في تقييم المخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
8	يذكر المصرف الأدوات أو الأساليب المستخدمة في تقييم حساسية المخاطر الجيوسياسية المحتملة.	0	0	0	0	1
9	يبين المصرف أثر المخاطر الجيوسياسية على عملياته التشغيلية.	1	1	1	1	1
10	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالسيولة.	0	1	1	1	1
11	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالربحية.	0	1	1	1	1
12	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالنشاط.	0	1	1	1	1
13	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أسعار صرف العملات الأجنبية.	1	1	1	1	1
14	يوضح المصرف أن تقييم الاستمرارية قد تم مع أخذ المخاطر الجيوسياسية في الحسبان.	0	0	0	1	1
15	يعرض المصرف التقديرات المحاسبية التي ترتبت على الإفصاح عن الانخفاض في القيمة الناتج عن المخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0

16	يشير المصرف إلى وجود خطة لإدارة المخاطر الجيوسياسية ضمن التقارير المالية.	0	0	0	0	0
17	يوضح المصرف الإجراءات الاحترازية التي اتخذها للتحوط من المخاطر الجيوسياسية، مثل تنويع الأسواق وغيرها.	0	0	0	0	0
18	يفصح المصرف عن التغطيات التأمينية المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
19	يحدد المصرف مصدر المخاطر الجيوسياسية، سواء أكان سياسيًا أم أمنيًا أم اقتصاديًا أم صحيًا.	1	1	1	1	1
20	يفصح المصرف عن أثر المخاطر الجيوسياسية بصورة كمية.	0	0	0	0	1
	إجمالي النقاط التي حصل عليها المصرف	6	9	9	11	14
	نسبة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	30%	45%	45%	55%	70%
	المتوسط العام للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية			%49		

تشير نتائج الجدول رقم (1) إلى أن واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف التجاري الوطني اتسم باتجاه تصاعدي واضح خلال مدة الدراسة، إذ يرى الباحث ان هناك ارتفع في إجمالي النقاط من 6 نقاط في سنة 2020 إلى 14 نقطة في سنة 2024، كما ارتفعت نسبة الإفصاح من 30% إلى 70%، بمتوسط عام بلغ 49%، وتكشف هذه النتيجة أن مستوى الإفصاح لم يكن ثابتًا، بل مرّ بمسار تحسني تدريجي، وهو ما يعكس تنامي حضور المخاطر الجيوسياسية في الخطاب المالي للمصرف، وإن ظل هذا الحضور دون مستوى الإفصاح المتكامل الذي يجمع بين البعد الوصفي والبعد الكمي والمنهجي.

كما تُظهر النتائج الظاهرة في الجدول رقم (1) ان بعض البنود شهدت تحسنًا تدريجيًا متأخرًا، مثل:

- التسمية الصريحة للمخاطر الجيوسياسية التي لم تظهر إلا في 2023 و2024،
- وأثر المخاطر على السيولة والربحية والاستقرار الذي بدأ الظهور من 2021،
- وأخذ المخاطر الجيوسياسية في الحسبان عند تقييم الاستمرارية الذي ظهر في 2023 و2024،
- والإفصاح عن أدوات التقييم أو القدرة على تقدير الأهمية أو الأثر الكمي الذي لم يظهر إلا بشكل محدود في 2024.

تتفق نتائج هذا الجدول، من حيث المضمون العام، مع ما أشارت إليه دراسة البرغثي وسدهم (2020) من أن المصارف التجارية الليبية تفصح عن المخاطر بدرجات متفاوتة، مع بقاء بعض الأبعاد، ولا سيما البنود المتعلقة بالتحوط والإجراءات العملية، في مستوى منخفض. وهذا الاتفاق يبدو واضحًا في الجدول الحالي؛ إذ إن المصرف التجاري الوطني أظهر حضورًا مقبولًا للبنود العامة المرتبطة بالإشارة إلى المخاطر الجيوسياسية وطبيعتها وآثارها العامة، إلا أنه لم يُظهر إفصاحًا عن الإجراءات الاحترازية أو خطط الإدارة أو آليات التحوط، وهو ما يعكس استمرار الفجوة بين الإفصاح التعريفي والإفصاح الإجرائي التنفيذي.

كما تنسجم النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة القنبري وآخرين (2026) من أن مستوى الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في البيئة المصرفية الليبية يميل إلى أن يكون متوسطًا إلى منخفض مع وجود تفاوت بين المؤسسات. فالمتوسط العام البالغ 49% في هذا الجدول لا يشير إلى غياب الإفصاح، لكنه في الوقت نفسه لا يرقى إلى مستوى الإفصاح العالي أو الشامل، وهو ما يعزز الاستنتاج بأن البيئة المصرفية الليبية ما تزال في مرحلة إفصاح جزئي ومتطور تدريجيًا، لا في مرحلة إفصاح مؤسسي مكتمل.

ومن زاوية مقارنة أوسع، فإن النتائج الحالية تتقاطع مع ما ذكرته دراسة Noch (2024) بشأن التحديات التي تواجه المؤسسات في التعامل مع حالة عدم اليقين الناتجة عن المخاطر الجيوسياسية؛ إذ إن غياب الإفصاح عن آليات التقييم ومصادر المعلومات والإجراءات الاحترازية في الجدول الحالي يوحي بأن المؤسسة قد تعترف بوجود المخاطر وآثارها العامة، لكنها لا تزال أقل وضوحًا في الإفصاح عن كيفية إدارتها أو التكيف معها. وهذا يبين أن التحدي لا يكمن فقط في الاعتراف بالمخاطر، بل في تحويل هذا الاعتراف إلى سياسات وإجراءات وإفصاحات قابلة للتتبع.

كذلك، تتسق النتائج مع ما أوضحته دراسة Voeller (2024) من أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية ما يزال يعاني صعوبة في القياس والضبط والتوحيد، رغم تزايد أهميته في جودة التقارير المالية. وهذه الفكرة تتأكد بقوة في هذا الجدول رقم (1)؛ إذ إن الإفصاح الكمي لم يظهر إلا في سنة واحدة فقط، كما غابت التقديرات المحاسبية المرتبطة بانخفاض القيمة غيابًا كاملًا، وهو ما يدل على أن المصرف التجاري الوطني، مثل كثير من المؤسسات، ما يزال أكثر راحة في الإفصاح الوصفي منه في الإفصاح القياسي الكمي.

- الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف الصحاري: -

يعرض الجدول (2) بنود الإفصاح المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية، والتي جرى الاعتماد عليها لتحليل محتوى التقارير المالية المنشورة للمصرف الصحاري خلال السنوات الخمس الأخيرة (،2020، 2021، 2022، 2024،2023) وذلك بهدف الوقوف على مدى تضمين هذه التقارير للمعلومات ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية.

جدول (2): الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف الصحاري

رم	العبارة	2020	2021	2022	2023	2024
1	تشتمل التقارير المالية للمصرف على إشارة إلى المخاطر الجيوسياسية.	1	1	1	1	1
2	يورد المصرف تسمية صريحة للمخاطر الجيوسياسية في التقرير المالي، أو يستخدم مصطلحًا يدل عليها، مثل: المخاطر الجوهرية، أو المخاطر العامة، أو المخاطر الطارئة، أو المخاطر السياسية.	0	0	0	1	1
3	يبين المصرف طبيعة المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر في البيئة المصرفية أو في بيئة عمله.	1	1	1	1	1
4	يعرض المصرف المخاطر الجيوسياسية التي واجهها خلال الفترة المالية أو خلال الفترات المالية السابقة.	1	1	1	1	1
5	يوضح المصرف في تقاريره الكيفية التي يعتمدها في تحديد المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في أعماله.	0	0	0	0	1

6	يشرح المصرف قيامه بتقييم أهمية المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في أعماله، بصرف النظر عن بيان الكيفية أو الآلية المتبعة.	0	0	0	1	1
7	يوضح المصرف المعلومات التي استند إليها في تقييم المخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	1
8	يذكر المصرف الأدوات أو الأساليب المستخدمة في تقييم حساسية المخاطر الجيوسياسية المحتملة.	0	0	0	1	1
9	يبين المصرف أثر المخاطر الجيوسياسية على عملياته التشغيلية.	1	1	1	1	1
10	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالسيولة.	0	1	1	1	1
11	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالربحية.	0	1	1	1	1
12	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالنشاط.	0	1	1	1	1
13	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أسعار صرف العملات الأجنبية.	1	1	1	1	1
14	يوضح المصرف أن تقييم الاستمرارية قد تم مع أخذ المخاطر الجيوسياسية في الحسبان.	0	0	0	0	1
15	يعرض المصرف التقديرات المحاسبية التي ترتبت على الإفصاح عن الانخفاض في القيمة الناتج عن المخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
16	يشير المصرف إلى وجود خطة لإدارة المخاطر الجيوسياسية ضمن التقارير المالية.	0	0	0	0	0
17	يوضح المصرف الإجراءات الاحترازية التي اتخذها للتحوط من المخاطر الجيوسياسية، مثل تنويع الأسواق وغيرها.	0	0	0	0	0
18	يفصح المصرف عن التغطيات التأمينية المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
19	يحدد المصرف مصدر المخاطر الجيوسياسية، سواء أكان سياسيًا أم أمنيًا أم اقتصاديًا أم صحيًا.	1	1	1	1	1
20	يفصح المصرف عن أثر المخاطر الجيوسياسية بصورة كمية.	0	0	0	0	0
	إجمالي النقاط التي حصل عليها المصرف	6	9	9	12	15

نسبة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	30%	45%	45%	60%	75%
المتوسط العام للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	%51				

يستخلص الباحث من نتائج جدول رقم (2) إن مستوى الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف الصحاري أن الإفصاح قد اتخذ اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال مدة الدراسة، إذ ارتفع إجمالي النقاط من 6 نقاط في سنة 2020 إلى 15 نقطة في سنة 2024، كما ارتفعت نسبة الإفصاح من 30% إلى 75%، بمتوسط عام بلغ 51%. وتعكس هذه النتيجة أن المصرف لم يبق عند مستوى إفصاح ثابت أو محدود، بل شهد تطورًا تدريجيًا ملحوظًا في درجة تضمين المعلومات المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية، وهو ما يشير إلى تنامي الوعي المؤسسي بأهمية هذا النوع من المخاطر في البيئة المصرفية الليبية.

ويشير ذلك إلى أن المصرف الصحاري، على الرغم من تقدمه الملحوظ في مستوى الإفصاح، ما زال يميل إلى الإفصاح الوصفي والسردي أكثر من ميله إلى الإفصاح الكمي والمنهجي والإجرائي. وهذه النتيجة من وجهة نظر الباحث ذات دلالة مهمة؛ لأنها تبين أن التحسن في نسبة الإفصاح لا يعني بالضرورة اكتمال بنيته المعلوماتية، بل قد يعكس زيادة في عدد البنود المفصح عنها دون الوصول إلى مستوى النضج الكامل في الإفصاح المالي عن المخاطر الجيوسياسية.

حيث تتفق نتائج الجدول رقم (2) مع ما أشارت إليه دراسة البرغثي وسدهم (2020) من أن المصارف التجارية الليبية تُظهر مستويات متفاوتة من الإفصاح عن المخاطر، مع بقاء البنود المرتبطة بالتحوط والإدارة العملية للمخاطر في مستويات منخفضة. وهذا الاتفاق يبدو واضحًا في حالة المصرف الصحاري؛ إذ أظهر تطورًا ملحوظًا في الإفصاح عن طبيعة المخاطر وآثارها ومصادرها، لكنه لم يفصح عن خطط الإدارة أو إجراءات التحوط أو التقديرات المحاسبية الناتجة عنها، وهو ما يعكس استمرار الفجوة بين الإفصاح عن وجود المخاطر والإفصاح عن كيفية إدارتها محاسبيًا ومؤسسيًا.

كما يرى الباجث ان هذه النتيجة الواردة في الجدول رقم (2) تتفق مع ما انتهت إليه دراسة القنبري وآخرين (2026) من أن مستوى الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في البيئة المصرفية الليبية الخاصة يميل إلى التفاوت بين المؤسسات، مع بقاء بعض أبعاده في حدود متوسطة أو غير مكتملة. فالنتيجة الحالية، بمتوسط عام قدره 51%، تدل على أن المصرف الصحاري يقع في نطاق إفصاح متوسط يميل إلى التحسن، وليس في نطاق الإفصاح الضعيف جدًا أو الإفصاح المكتمل. ومن ثم، فإن هذه النتيجة تعزز ما ذهبت إليه تلك الدراسة من أن الإفصاح قائم فعلًا، لكنه ليس متوازنًا عبر جميع الأبعاد.

لإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف الجمهورية:

يعرض الجدول (3) بنود الإفصاح المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية، والتي جرى الاعتماد عليها لتحليل محتوى التقارير المالية المنشورة للمصرف الجمهورية خلال السنوات الخمس الأخيرة (2020، 2021،2022،2023، 2024)، وذلك بهدف الوقوف على مدى تضمين هذه التقارير للمعلومات ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية.

جدول (3): الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف الجمهورية:

رم	العبارة	2020	2021	2022	3202	4202
1	تشتمل التقارير المالية للمصرف على إشارة إلى المخاطر الجيوسياسية.	1	1	1	1	1
2	يورد المصرف تسمية صريحة للمخاطر الجيوسياسية في التقرير المالي، أو يستخدم مصطلحًا يدل عليها، مثل: المخاطر الجوهرية، أو	0	0	0	1	1

	المخاطر العامة، أو المخاطر الطارئة، أو المخاطر السياسية.					
3	يبين المصرف طبيعة المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر في البيئة المصرفية أو في بيئة عمله.	1	1	1	1	1
4	يعرض المصرف المخاطر الجيوسياسية التي واجهها خلال الفترة المالية أو خلال الفترات المالية السابقة.	1	1	1	1	1
5	يوضح المصرف في تقاريره الكيفية التي يعتمدها في تحديد المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في أعماله.	0	0	0	1	1
6	يشرح المصرف قيامه بتقييم أهمية المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في أعماله، بصرف النظر عن بيان الكيفية أو الآلية المتبعة.	0	0	0	0	0
7	يوضح المصرف المعلومات التي استند إليها في تقييم المخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
8	يذكر المصرف الأدوات أو الأساليب المستخدمة في تقييم حساسية المخاطر الجيوسياسية المحتملة.	0	0	0	1	1
9	يبين المصرف أثر المخاطر الجيوسياسية على عملياته التشغيلية.	1	1	1	1	1
10	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالسيولة.	0	1	1	1	1
11	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالربحية.	0	1	1	1	1
12	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالنشاط.	0	1	1	1	1
13	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أسعار صرف العملات الأجنبية.	1	1	1	1	1
14	يوضح المصرف أن تقييم الاستمرارية قد تم مع أخذ المخاطر الجيوسياسية في الحسبان.	0	0	0	0	0
15	يعرض المصرف التقديرات المحاسبية التي ترتبت على الإفصاح عن الانخفاض في القيمة الناتج عن المخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	1
16	يشير المصرف إلى وجود خطة لإدارة المخاطر الجيوسياسية ضمن التقارير المالية.	0	0	0	1	1

17	يوضح المصرف الإجراءات الاحترازية التي اتخذها للتحوط من المخاطر الجيوسياسية، مثل تنويع الأسواق وغيرها.	0	0	0	0	0
18	يفصح المصرف عن التغطيات التأمينية المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
19	يحدد المصرف مصدر المخاطر الجيوسياسية، سواء أكان سياسيًا أم أمنيًا أم اقتصاديًا أم صحيًا.	1	1	1	1	1
20	يفصح المصرف عن أثر المخاطر الجيوسياسية بصورة كمية.	0	0	0	0	0
	إجمالي النقاط التي حصل عليها المصرف	6	9	9	13	14
	نسبة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	30%	45%	45%	65%	70%
	المتوسط العام للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	%51				

تشير نتائج جدول الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية إلى أن مستوى الإفصاح اتخذ مسارًا تصاعديًا واضحًا خلال مدة الدراسة، إذ ارتفع إجمالي النقاط من 6 نقاط في سنة 2020 إلى 14 نقطة في سنة 2024، كما ارتفعت نسبة الإفصاح من 30% إلى 70%، بمتوسط عام بلغ 51%. وتكشف هذه النتيجة أن المصرف لم يحافظ على نمط إفصاح ثابت، بل عرف تطورًا تدريجيًا في مدى تضمين المعلومات ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية داخل تقاريره المالية، وهو ما يعكس تنامي إدراكه لأهمية هذه المخاطر في البيئة المصرفية الليبية خلال السنوات الأخيرة.

ويستنتج الباحث من الجدول رقم (3) أن الإفصاح في مصرف الجمهورية، رغم تحسنه، ما زال يتركز في المستوى الوصفي والسردي أكثر من تركّزه في المستوى الكمي والمنهجي والتحليلي. وهذا في راي الباحث أمر ذو دلالة محاسبية مهمة، لأن الإفصاح الفعال عن المخاطر لا يقتصر على مجرد الاعتراف بوجودها، بل يتطلب أيضًا بيان أساليب تقييمها وطرق إدارتها وتقدير آثارها المالية بصورة أكثر تحديدًا وقابلية للقياس.

تتفق نتائج مصرف الجمهورية مع ما توصل إليه البرغثي وسدهم (2020) من أن المصارف التجارية الليبية تفصح عن المخاطر بدرجات متفاوتة، وأن بعض البنود، خاصة ما يتعلق بالتحوط أو الجوانب التطبيقية العميقة، يظل ضعيف الحضور في التقارير المالية. ويتجلى هذا الاتفاق بوضوح في الجدول الحالي؛ إذ ظهر الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية ومصادرها وآثارها العامة بصورة مقبولة، بينما غابت بنود مثل الإجراءات الاحترازية والإفصاح الكمي والاستناد إلى معلومات تقييمية واضحة. وعليه، فإن النتيجة الحالية تعزز ما ذهبت إليه تلك الدراسة من أن الإفصاح في البيئة المصرفية الليبية قائم، لكنه يظل غير متوازن من حيث العمق والاتساع.

كما تتقاطع النتائج مع ما أشارت إليه دراسة أما عبد الله (2024) من وجود تأثير طردي معنوي لمؤشر الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية على استمرارية المؤسسات وجودة الأرباح. فالجدول الحالي يظهر أن مصرف الجمهورية بدأ، منذ 2021، في الإفصاح عن أثر المخاطر الجيوسياسية على السيولة والربحية والاستقرار، وهو ما يعكس إدراكًا متزايدًا للعلاقة بين هذه المخاطر وبين مؤشرات الأداء المالي والاستمرارية. غير أن محدودية الإفصاح عن الاستمرارية بصورة صريحة، وغياب الإفصاح الكمي، يشيران إلى أن هذا الإدراك لم يصل بعد إلى مستوى التطبيق الإفصاح الكامل الذي يسمح بقياس الأثر بدقة.

وبناء على الجدول رقم (3) نتائج يتضح للباحث إلى حدا ما ان مستوى الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية اتخذ اتجاهًا تصاعديًا خلال السنوات 2020–2024، إذ ارتفعت نسبة الإفصاح من 30% إلى 70%، بمتوسط عام بلغ 51%. وتعكس هذه النتيجة وجود تطور ملحوظ في اهتمام المصرف بالإفصاح عن طبيعة المخاطر الجيوسياسية ومصادرها وآثارها على العمليات التشغيلية وبعض مؤشرات الأداء المالي، خاصة السيولة والربحية والاستقرار. ومع ذلك في راي الباحث من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (4) إن الإفصاح محدودًا في الجوانب الأكثر عمقًا واهمية، مثل المعلومات المستند إليها في التقييم، وشرح تقدير أهمية المخاطر، والإجراءات الاحترازية، والتحديات الأمنية، والإفصاح الكمي عن الأثر المالي. وعليه، فإن الجدول يؤكد أن واقع الإفصاح في مصرف الجمهورية يتسم بالتحسن التدريجي، لكنه لا يزال دون مستوى الإفصاح المتكامل القادر على دعم الشفافية المالية الشاملة في البيئة المصرفية الليبية.

- لإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف شمال افريقيا:

يعرض الجدول (4) بنود الإفصاح المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية، والتي جرى الاعتماد عليها لتحليل محتوى التقارير المالية المنشورة للمصرف شمال افريقيا خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بهدف الوقوف على مدى تضمين هذه التقارير للمعلومات ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية.

جدول (4): الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف شمال افريقيا

رم	العبارة	2020	2021	2022	2023	2024
1	تشتمل التقارير المالية للمصرف على إشارة إلى المخاطر الجيوسياسية.	1	1	1	1	1
2	يورد المصرف تسمية صريحة للمخاطر الجيوسياسية في التقرير المالي، أو يستخدم مصطلحًا يدل عليها، مثل: المخاطر الجوهرية، أو المخاطر العامة، أو المخاطر الطارئة، أو المخاطر السياسية.	0	0	0	0	0
3	يبين المصرف طبيعة المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر في البيئة المصرفية أو في بيئة عمله.	0	0	0	0	0
4	يعرض المصرف المخاطر الجيوسياسية التي واجهها خلال الفترة المالية أو خلال الفترات المالية السابقة.	1	1	1	1	1
5	يوضح المصرف في تقاريره الكيفية التي يعتمدها في تحديد المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في أعماله.	0	0	0	0	0
6	يشرح المصرف قيامه بتقييم أهمية المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في أعماله، بصرف النظر عن بيان الكيفية أو الآلية المتبعة.	0	0	0	0	0
7	يوضح المصرف المعلومات التي استند إليها في تقييم المخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
8	يذكر المصرف الأدوات أو الأساليب المستخدمة في تقييم حساسية المخاطر الجيوسياسية المحتملة.	0	0	0	0	0

9	يبين المصرف أثر المخاطر الجيوسياسية على عملياته التشغيلية.	1	1	1	1	1
10	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالسيولة.	0	0	0	0	0
11	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالربحية.	0	1	1	1	1
12	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أدائه المالي فيما يتعلق بالنشاط.	0	1	1	1	1
13	يشير المصرف إلى أثر المخاطر الجيوسياسية على أسعار صرف العملات الأجنبية.	1	1	1	1	1
14	يوضح المصرف أن تقييم الاستمرارية قد تم مع أخذ المخاطر الجيوسياسية في الحسبان.	0	0	0	0	0
15	يعرض المصرف التقديرات المحاسبية التي ترتبت على الإفصاح عن الانخفاض في القيمة الناتج عن المخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
16	يشير المصرف إلى وجود خطة لإدارة المخاطر الجيوسياسية ضمن التقارير المالية.	0	0	0	0	0
17	يوضح المصرف الإجراءات الاحترازية التي اتخذها للتحوط من المخاطر الجيوسياسية، مثل تنويع الأسواق وغيرها.	0	0	0	0	0
18	يفصح المصرف عن التغطيات التأمينية المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
19	يحدد المصرف مصدر المخاطر الجيوسياسية، سواء أكان سياسيًا أم أمنيًا أم اقتصاديًا أم صحيًا.	0	0	0	0	0
20	يفصح المصرف عن أثر المخاطر الجيوسياسية بصورة كمية.	0	0	0	0	0
	إجمالي النقاط التي حصل عليها المصرف	4	6	6	6	9
	نسبة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	20%	%30	30%	30%	30%
	المتوسط العام للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية			%28		

تشير نتائج جدول الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لمصرف شمال أفريقيا إلى أن مستوى الإفصاح جاء منخفضًا بوجه عام خلال مدة الدراسة، إذ بلغ المتوسط العام للإفصاح 28% فقط، مع ارتفاع محدود من 20% في سنة 2020 إلى 30% في السنوات الأربع اللاحقة. وتدل هذه النتيجة على أن المصرف لم يُظهر تطورًا جوهريًا ومتسارعًا في الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية، بل ظل الإفصاح

فيه عند حدود ضيقة ومحدودة نسبيًا، وهو ما يعكس ضعفًا واضحًا في تضمين هذا النوع من المعلومات داخل التقارير المالية المنشورة.

حيث يلاحظ من الجدول رقم (4) غياب الإفصاح عن عدد كبير من البنود الجوهرية، مثل: التسمية الصريحة للمخاطر الجيوسياسية كمصطلح مستقل، وتفسير طبيعة هذه المخاطر ومصادرها بشكل تفصيلي، وبيان المنهجية أو الأدوات المستخدمة في تحديدها وقياسها، وتوضيح المعلومات أو البيانات التي استند إليها مصرف شمال افريقيا في تقييمها، وعرض خطط الإدارة أو الإجراءات الاحترازية للتحوط منها، والإفصاح عن التحديات التنفيذية المرتبطة بها، والتعبير الكمي عن أثرها. وتُعد هذه الجوانب من أكثر العناصر أهمية في تقييم جودة الإفصاح، لأن الإفصاح لا يُقاس بمجرد الاعتراف بوجود الخطر، بل بمدى تفسيره وقياسه وربطه بالقرارات الإدارية والتداعيات المالية المستقبلية.

تختلف نتائج الجدول الحالي عن الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية أو السوقية للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية أكثر من تناولها مستوى الإفصاح الفعلي ذاته. ففي دراسة Aboelela et al. (2025)، أُشير إلى وجود علاقة سلبية ومهمة بين المخاطر الجيوسياسية وسياسات توزيع الأرباح، مع دلالة على أن الإفصاح عن هذه المخاطر قد تكون له قدرة تفسيرية لقيمة المؤسسات في السوق المصري. كما أوضحت دراسة أما عبد الله (2024) أن الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية يمكن أن يؤثر إيجابيًا في استمرارية المؤسسات، وأن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي دورًا معنويًا في هذه العلاقة. غير أن نتائج الجدول الحالي تكشف أن البيئة الليبية، أو على الأقل المصرف محل التحليل، لم تصل بعد إلى مستوى الإفصاح الذي يسمح بتحقيق تلك المنافع المعلوماتية أو السوقية على نحو واضح؛ لأن الإفصاح ما زال منخفضًا من حيث الحجم والمحتوى، ومقصورًا على إشارات عامة أكثر من كونه إفصاحًا كافيًا يمكن أن يبني قرارات المستثمرين أو يعزز التقدير المالي الدقيق للمخاطر.

كما أن نتائج الجدول الحالي رقم (4) تتقاطع مع ما خلصت إليه دراسة Voeller (2024) من أن المخاطر الجيوسياسية تؤثر بصورة كبيرة في جودة التقارير المالية والأداء الاقتصادي للمؤسسات، وأن الإفصاحات المتعلقة بها لا تزال غير كافية رغم اتساع نطاق تقارير المخاطر. وهذه النتيجة تبدو متسقة بدرجة كبيرة مع ما أظهره جدول مصرف شمال أفريقيا؛ إذ إن وجود إشارات محدودة للمخاطر دون الإفصاح عن منهجية القياس أو آليات الإدارة أو التأثير الكمي يعكس بالفعل قصورًا في كفاية الإفصاح، لا في وجوده فقط. وبذلك تمنح الدراسة الحالية سندًا تطبيقيًا من البيئة الليبية لما قررته هذه الدراسة على المستوى الأوسع.

وكذلك نجد دراسة Noch (2024)، التي ركزت على التحديات التي تواجهها المؤسسات في ظل عدم اليقين الناتج عن المخاطر الجيوسياسية، فإن نتائج الجدول الحالي رقم (4) تدعمها بصورة ضمنية؛ إذ إن الغياب شبه الكامل للبنود المتعلقة بالاستراتيجيات، والإجراءات الاحترازية، والتحوط، والتعامل التنفيذي مع الخطر، يشير إلى أن الإفصاح في التقارير المالية الخاصة بمصرف شمال افريقيا لم يصل بعد إلى مرحلة عكس الإدارة المؤسسية النشطة للمخاطر الجيوسياسية..

كذلك، يرى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية الظاهرة في الجدول رقم (4) تتفق مع ما أشارت إليه دراسة Bhattacharjee et al. (2024) من أن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يرتبط بانخفاض بعض أنماط الإفصاح ذات الصلة، وأن هذا النوع من المخاطر ينعكس سلبًا على بيئة المؤسسة وقراراتها.

نتائج الدراسة: -

وبناءً على ما تقدم من تحليلات تطبيقية على التقارير المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف التجارية العامة الليبية ، يمكن الاستنتاج أن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة (الجمهورية، الصحاري، شمال افريقيا، التجاري الوطني) قد بدأت بالفعل في تضمين المخاطر الجيوسياسية ضمن تقاريرها المالية المنشورة، إلا أن هذا التضمين لا يزال متفاوتًا بين مصرف وآخر، ويميل في معظمه إلى الطابع الوصفي العام أكثر من ميله إلى الإفصاح التحليلي الكمي المنظم، الأمر الذي يستدعي مزيدًا من التطوير المؤسسي

والمعياري لرفع جودة الإفصاح وتعزيز قدرته على التعبير عن المخاطر ذات الأثر الفعلي في الأداء والاستمرارية.، حيث يمكن الإشارة إلى اهم النتائج التي توصلت لها الدارسة على النحو التالي :

1. أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة هو إفصاح قائم من حيث الأصل، لكنه ليس مكتملًا من حيث العمق والمنهجية والاتساع؛ إذ تبين وجود تفاوت واضح بين المصارف في مستوى الإفصاح، بما يؤكد أن الواقع الإفصاحي لا يزال في مرحلة نمو تدريجي ولم يصل بعد إلى مستوى النضج المؤسسي الشامل.
2. اتسمت المصارف محل الدراسة بعدم التجانس في مستوى الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية؛ حيث سجل كل من مصرف الجمهورية والمصرف الصحاري متوسطًا عامًا بلغ 51%، وسجل المصرف التجاري الوطني 49%، في حين سجل مصرف شمال أفريقيا 28% فقط، وهو ما يكشف عن تفاوت ملموس في استجابة المصارف لمتطلبات الشفافية المرتبطة بهذا النوع من المخاطر.
3. أظهرت النتائج وجود اتجاه تصاعدي عام في الإفصاح لدى بعض المصارف خلال الفترة 2020–2024، ولا سيما في مصرف الجمهورية والمصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني، بما يدل على تنامي إدراك هذه المصارف لأهمية المخاطر الجيوسياسية وانعكاساتها المحتملة على النشاط المصرفي والأداء المالي، إلا أن هذا التحسن ظل تدريجيًا وانتقائيًا ولم يشمل جميع أبعاد الإفصاح.
4. مثّل مصرف شمال أفريقيا الحالة الأضعف إفصاحيًا ضمن العينة؛ إذ ظل مستوى الإفصاح فيه منخفضًا ومستقرًا نسبيًا بعد تحسن محدود في بداية الفترة، الأمر الذي يشير إلى ضعف تطوير المحتوى الإفصاح المرتبط بالمخاطر الجيوسياسية، وإلى محدودية استجابة هذا المصرف للتوسع المطلوب في الإفصاح عن المخاطر الحديثة المؤثرة في البيئة المصرفية.
5. تركز الإفصاح في معظم المصارف على البنود الوصفية والعامة أكثر من تركّزه على البنود التحليلية والكمية؛ فقد تكرر الإفصاح عن وجود المخاطر الجيوسياسية، وطبيعتها العامة، وآثارها على العمليات التشغيلية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وبعض الجوانب المرتبطة بالسيولة أو الربحية أو الاستقرار، بما يعكس غلبة الطابع السردي على الخطاب المالي المنشور.
6. كشفت النتائج عن ضعف واضح في البنود الأكثر عمقًا من الناحية المحاسبية والإدارية؛ إذ غاب أو ضعف الإفصاح في معظم المصارف بشأن آليات تحليل المخاطر الجيوسياسية، والمعلومات المستند إليها في تقييمها، والأدوات المستخدمة في قياس حساسيتها، وخطط إدارتها، والإجراءات الاحترازية والتحوطية ذات الصلة، وهو ما يحد من القيمة التفسيرية للتقارير المالية بالنسبة لمستخدميها.
7. أظهر التحليل أن الإفصاح الكمي عن أثر المخاطر الجيوسياسية كان محدودًا للغاية أو شبه غائب في معظم المصارف محل الدراسة، كما ظل الإفصاح عن التقديرات المحاسبية المرتبطة بانخفاض القيمة أو الآثار المالية المباشرة لهذه المخاطر ضعيفًا جدًا، الأمر الذي يدل على أن الإفصاح لا يزال بعيدًا عن المستوى الذي يسمح بالقياس والمقارنة واتخاذ القرار على أسس معلوماتية أكثر دقة.
8. أثبتت النتائج أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصارف الليبية لا يزال أقرب إلى الإفصاح التعريفي أو التفسيري العام منه إلى الإفصاح المؤسسي المتكامل؛ أي أن المصارف تعترف بوجود هذه المخاطر وآثارها المباشرة، لكنها لا تقدم بالدرجة الكافية معلومات منظمة حول كيفية تقييمها وإدارتها والتعامل معها محاسبيًا وعمليًا.
9. أظهرت الدراسة أن تطور الإفصاح – عند تحققه – يبدأ غالبًا من الحد الأدنى للإشارة إلى المخاطر ثم ينتقل تدريجيًا إلى بعض الجوانب الأكثر تخصصًا، مثل أثرها على الأداء المالي أو الاستمرارية، إلا أن هذا التطور لا يزال غير شامل، ويعاني من فجوة واضحة بين الاعتراف بالمخاطر وبين ترجمة هذا الاعتراف إلى سياسات إفصاح كمية ومنهجية قابلة للتتبع والتحليل.

10. خلصت الدراسة إلى أن واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لعينة المصارف التجارية الليبية يتسم بكونه واقعًا متدرجًا، متفاوتًا، وغير مكتمل النضج؛ ومن ثم فإن المشكلة الرئيسة لا تتمثل في الغياب المطلق للإفصاح، وإنما في محدودية نوعيته، وضعف بعده الكمي، وعدم توازنه بين الجوانب الوصفية والتحليلية والإجرائية، وهو ما يقلل من قدرته على دعم الشفافية المالية وتعزيز منفعة التقارير لمتخذي القرار.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أظهرت أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية يتسم بالتفاوت من مصرف إلى آخر، ولا يزال دون مستوى النضج المطلوب من حيث الشمول والعمق والمنهجية، **يمكن للباحث صياغة اهم توصيات استنادا على نتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي: -**

أولًا: توصيات موجهة إلى المصارف التجارية الليبية: -

1. تطوير سياسات إفصاح داخلية أكثر شمولًا وتنظيمًا بشأن المخاطر الجيوسياسية، بحيث لا يقتصر الإفصاح على الإشارة العامة أو الوصف السردي، بل يمتد إلى بيان طبيعة المخاطر، ومصادرها، وآليات تحليلها، وطرق تقييمها، وأثرها المتوقع على الأداء المالي والاستمرارية، بما يعزز جودة التقارير المالية وملاءمتها لمتخذي القرار.
2. تعزيز البعد الكمي في الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية من خلال تضمين مؤشرات وتقديرات مالية أكثر وضوحًا لآثار هذه المخاطر على السيولة، والربحية، والاستقرار، والانخفاض المحتمل في قيمة الأصول، بما يرفع من قدرة مستخدمي التقارير المالية على الفهم والمقارنة والتقييم الموضوعي.
3. إدماج المخاطر الجيوسياسية ضمن الأطر المؤسسية لإدارة المخاطر في المصارف، مع الإفصاح عن الخطط والإجراءات العملية المرتبطة بالتعامل معها، مثل بدائل التشغيل، وإجراءات التحوط، وخطط الاستجابة، وتدابير الاستمرارية، لأن ضعف هذا الجانب كان من أبرز أوجه القصور التي كشفت عنها نتائج الدراسة.
4. العمل على تحسين جودة الإفصاح المتعلق بأسس التقييم والتحليل، من خلال توضيح المعلومات التي تستند إليها المصارف في تقدير المخاطر الجيوسياسية، والأدوات أو الأساليب المستخدمة في تقييم حساسيتها وآثارها، بما يحد من الطابع العام للإفصاح ويمنحه قيمة تفسيرية ومهنية أكبر.
5. رفع مستوى الوعي المهني لدى الإدارات المالية وإدارات المخاطر والمراجعة الداخلية بأهمية الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية، عبر التدريب والتأهيل المستمر، لضمان الانتقال من الإفصاح التقليدي المحدود إلى إفصاح أكثر نضجًا واتساقًا مع متطلبات الشفافية الحديثة في البيئة المصرفية.

ثانيًا: توصيات موجهة إلى مصرف ليبيا المركزي: -

6. إصدار إطار إرشادي أو دليل تنظيمي خاص بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في القطاع المصرفي الليبي، يتضمن حدًا أدنى من البنود الواجب الإفصاح عنها، بما يساعد على تقليل التفاوت بين المصارف، ويحقق قدرًا أعلى من الاتساق والانتظام في الممارسة الإفصاحية.
7. إلزام المصارف التجارية بتعزيز الإفصاح النوعي والكمي عن المخاطر ذات الأثر الجوهري، وعلى رأسها المخاطر الجيوسياسية، من خلال تضمين هذا الجانب ضمن متطلبات الرقابة والتقييم الدوري، بما يضمن عدم بقاء الإفصاح في حدود الصياغة العامة غير الكافية.
8. تشجيع بناء منظومة رقابية وتدريبية مشتركة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية تهدف إلى تطوير ممارسات الإفصاح وإدارة المخاطر، وتوحيد الفهم المهني لمضمون المخاطر الجيوسياسية وآثارها المحاسبية والمالية، بما يسهم في رفع جودة التقارير المالية على مستوى القطاع ككل.

ثالثًا: توصيات موجهة إلى الباحثين:

9. توسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى غير القطاع المصرفي، أو لتطبيق مقارنات بين المصارف العامة والخاصة أو بين البيئة الليبية وبيئات عربية أخرى، بما يساعد على تعميق الفهم العلمي لطبيعة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية ومحدداته وآثاره.
10. إجراء دراسات كمية وتفسيرية متقدمة تربط بين مستوى الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية وبين متغيرات مالية ومحاسبية محددة، مثل جودة الأرباح، واستمرارية المصارف، وقيمة المنشأة، والقدرة التنبؤية للتقارير المالية، بما يسهم في الانتقال من الوصف والتحليل المحتوائي إلى تفسير الأثر والعلاقات السببية بصورة أكثر عمقًا.

المراجع:

المراجع العربية:

[1] الأدبه، خالد علي، وغيث، محمد البشير. (2016). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المنشورة للشركات المدرجة في سوق المال الليبي. مجلة الاقتصاد والتجارة، 9، 24–47.

[2] البدري، كرار. (2023). التأمين الجيوسياسي: استراتيجيات الاستجابة للتهديد في العلاقات الدولية. دار الكتب العلمية.

[3] البرغثي، وليد إبراهيم محمد، وسيدهم، منيرة حامد حرم. (2020). تحليل مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الليبية: دراسة تحليلية. مجلة جامعة بنغازي العلمية، 33(2)، 130–142.

[4] الجبوري، جميلة حمران، ورشيد، ناظم حسن. (2025). مخاطر عدم اليقين الجيوسياسية ودور التدقيق الداخلي: دراسة نظرية تحليلية. مجلة الريادة للمال والأعمال، 16(1)، 144–162.

[5] الحساني، وعد هادي عبد، والأعاجي، عقيل دخيل كريم، والبركي، محمد جمعة كريم. (2020). مدخل معاصر للنظرية المحاسبية. دار صفاء للنشر والتوزيع.

[6] حدوح، حسين أحمد، وحمادة، رشد النور. (2014). دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30، 187–219.

[7] رزوق، لطيف، والعثمان، محمد، وعيسى، ربيع علي. (2011). مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 33(3)، 27–44.

[8] عبد الله، هدى محمد محمد. (2024). مؤشر مقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية وأثره على استمرارية المنشأة: الدور المعدل لجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 6(2)، 334–419.

[9] علي، عبد الوهاب نصر، وعطية، سارة حمدي. (2025). المقدرة التقييمية للمحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المصرية. مجلة البحوث المصرية، (2)، 343–370.

[10] فاضل، أحمد شهاب أحمد. (2025). تأثير الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية في جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسه على قيمة الشركة (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

[11] القنبري، محمد قيس عادل، والهيشري، عبد الرزاق الصديق، والسيمو، محمد مصطفى. (2026). واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية: بحث تطبيقي على مجموعة من المصارف الليبية الخاصة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 22(1)، 1134–1167. https://doi.org/10.36325/ghjec.v22i1.22056

[12] مارق، سعد محمد. (2009). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 23(1)، 131–174.

المراجع الإنجليزية:

[13] Aboelela, M. I. E., Abdalhamid, R. H., & Metwalli, M. Z. (2025). Geopolitical risk disclosure and dividend policies: Is accounting earnings quality the nexus? Evidence from listed Egyptian firms. Science Journal for Commercial Research, 58(3), 37–68.

[14] Bhattacharjee, S., Pan, X., Ali, S., & Al-Mamun, A. (2024). Geopolitical risk and corporate political spending disclosure: Evidence from S&P 500 firms. https://doi.org/10.2139/ssrn.5010924

[15] Brace, R. (2015). Expect the unexpected: How can treasurers even begin to manage the vast range of geopolitical risks that exist? Rebecca Brace offers some pointers. https://www.treasurers.org/hub/treasurer-magazine/how-expect-unexpected?hl=en-US

[16] Caldara, D., & Iacoviello, M. (2022). Measuring geopolitical risk. American Economic Review, 112(4), 1194–1225. https://doi.org/10.1257/aer.20191823

[17] Caniglia, L. (2011). Western ostracism and China's presence In Africa. China Information, 25(2), 165–184.

[18] Cepni, O., Emirmahmutoglu, F., Guney, I. E., & Yilmaz, M. H. (2022). Do the carry trades respond to geopolitical risks? Evidence from BRICS countries. Economic Systems.

[19] Cheng, C. H. J., & Chiu, C.-W. (2018). How important are global geopolitical risks to emerging countries? International Economics, 156, 305–325.

[20] Dijkink, G. (2009). Geopolitics and religion. In R. Kitchin & N. Thrift (Eds.), International encyclopedia of human geography (pp. 453–457). Elsevier.

[21] Field, A. (2018). Discovering statistics using IBM SPSS statistics (5th ed.). SAGE.

[22] Foster, J. B. (2006). The new geopolitics of empire. Monthly Review, 57(8), 1–18.

[23] Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). Multivariate data analysis (8th ed.). Cengage Learning.

[24] Henisz, W. J., Jones, O., & Rickert McCaffrey, C. (2024). Geostrategy by design: How to manage geopolitical risk in the new era of globalization. Disruption Books.

[25] Hosmer, D. W., Lemeshow, S., & Sturdivant, R. X. (2013). Applied logistic regression (3rd ed.). Wiley.

[26] IFRS Foundation. (2023). IFRS sustainability disclosure standards. https://www.ifrs.org

[27] IFRS Foundation. (2023). IFRS S1 general requirements for disclosure of sustainability-related financial information. https://www.ifrs.org/issued-standards/ifrs-sustainability-standards-navigator/ifrs-s1-general-requirements/

[28] IFRS Foundation. (2024). IAS 1 presentation of financial statements. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-1-presentation-of-financial-statements/?hl=en-US

[29] IFRS Foundation. (2025). IFRS 7 financial instruments: Disclosures. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-7-financial-instruments-disclosures/?hl=en-US

[30] Kiik, L. (2016). Nationalism and anti-ethno-politics: Why "Chinese development" failed at Myanmar's Myitsone dam. Eurasian Geography and Economics, 57, 307–402.

[31] Korkisch, F. (1987). Geopolitik–Geostrategie–Geoökonomie: Grundlagen und Bedeutung in der Vergangenheit, Gegenwart und Zukunft. Österreichische Militärische Zeitschrift, (1), 18–19.

[32] Mamun, A., Uddin, G. S., Suleman, M. T., & Kang, S. H. (2019). Geopolitical risk, uncertainty and Bitcoin investment. Physica A: Statistical Mechanics and Its Applications, 540, 123107.

[33] Meehan, K., Klenk, N. L., & Mendez, F. (2018). The geopolitics of climate knowledge mobilization: Transdisciplinary research at the science-policy interface(s) in the Americas. Science, 43, 759–784.

[34] Noch, M. Y. (2024). Navigating uncertainty: International accounting and financial reporting amid geopolitical conflict. Advances Jurnal Ekonomi & Bisnis, 2(1), 1–11.

[35] Saâdaoui, F., Ben Jabeur, S., & Goodell, J. W. (2022). Causality of geopolitical risk on food prices: Considering the Russo–Ukrainian conflict. Finance Research Letters, 49, 103103.

[36] SEC. (2012). CF disclosure guidance: Topic No. 4, European sovereign debt exposures. https://www.sec.gov/divisions/corpfin/guidance/cfguidance-topic4.htm?hl=en-US

[37] Shahzad, U., Ramzan, M., Shah, M. I., Doğan, B., & Ajmi, A. N. (2022). Analyzing the nexus between geopolitical risk, policy uncertainty, and tourist arrivals: Evidence from the United States. Evaluation Review, 46, 266–295.

[38] Shen, L. H., & Hong, Y. R. (2023). Can geopolitical risks excite Germany economic policy uncertainty: Rethinking in the context of the Russia-Ukraine conflict. Finance Research Letters, 51, 103420.

[39] Shmueli, D. F., Collins, K. N., & Ben, G. M. (2014). Conflict over sacred space: The case of Nazareth, 132–140.

[40] Smith, D. (2021). Geopolitical risks and their effects on global markets. Financial Risk Management, 5(1), 23–39.

[41] Stein, A. A., & Russett, B. (1980). Evaluating war: Outcomes and consequences. In Handbook of political conflict: Theory and research. Free Press.

[42] Sykulski, L. (2014). Geopolitical risk in the analysis of international relations. European Journal of Geopolitics. https://ptg.edu.pl/wp-content/uploads/Geopolitical_risk.pdf?hl=en-US

[43] Voeller, D. (2024). Managing, measuring, and reporting geopolitical risk exposure: New challenges and current evidence. Journal of Accounting and Taxation, 16(1), 26–35.

[44] Yang, M., Zhang, Q., Yi, A., & Peng, P. (2021). Geopolitical risk and stock market volatility in emerging economies: Evidence from GARCH-MIDAS model. Discrete Dynamics in Nature and Society, 1159358.

[45] Zhang, Y., & Hamori, S. A. (2022). A connectedness analysis among BRICS's geopolitical risks and the US macroeconomy. Economic Analysis and Policy, 76, 182–203.

[46] Zhang, Z., He, M., Zhang, Y., & Wang, Y. (2022). Geopolitical risk trends and crude oil price predictability. Energy, 258, 124824.

[47] Zhao, W., Zhong, R., Sohail, S., Majeed, M. T., & Ullah, S. (2021). Geopolitical risks, energy consumption, and CO2 emissions in BRICS: An asymmetric analysis. Environmental Science and Pollution Research, 28, 39668–39679.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JIBAS** and/or the editor(s). **JIBAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.